

المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، صعوبات وآفاق

*Social entrepreneurship in Algeria, difficulties and prospects*يحي عبد الحفيظي^{1*}، طاهر بوجمل²¹ المركز الجامعي أفلو (الجزائر) ، y.abd_elhafidhi@cu-aflou.edu.dz² المركز الجامعي أفلو (الجزائر) ، boudjemeltaher@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/03/06

تاريخ الاستلام: 2024/01/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى لقاء الضوء على المقاولاتية الاجتماعية باعتبارها مفهوما علميا حديث التناول يوفر الآليات العملية التي تساهم بتنشيط ودعم التنمية. ولفهم أكثر لهذا الموضوع تطرقنا في البداية الى عرض مفاهيم حول المقاولاتية الاجتماعية ثم النظر الى بعض مقومات الفكر المقولاتي الاجتماعي وكذلك تسليط الضوء على واقع المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر، من خلال التطرق الى الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في البيئة الجزائرية، ثم التعرّيج على آفاق تطويرها وترقيتها من خلال جملة من الآليات والاستراتيجيات، حيث خلصنا الى ان تطوير هذه الاخيرة لا يرتبط فقط بأداء هيئات وبرامج الدعم ولكن كذلك بتوفر روح وثقافة المقاولاتية الاجتماعية لدى المجتمع .

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية الاجتماعية ، صعوبات ، آفاق

Abstract: *This research paper aims to shed light on social entrepreneurship as a newly addressed scientific concept that provides practical mechanisms that contribute to stimulating and supporting development. To understand this topic more, we first touched on presenting concepts about social entrepreneurship, then looking at some of the components of social entrepreneurship thought, as well as highlighting the reality of social entrepreneurship in Algeria. By addressing the difficulties and obstacles it faces in the Algerian environment, then exploring the prospects for its development and promotion through a number of mechanisms and strategies. We concluded that the development of the latter is not only linked to the performance of support bodies and programs, but also to the availability of the spirit and culture of social entrepreneurship in society.*

Keywords: *social entrepreneurship, difficulties, prospects*

*المؤلف المرسل

توافقاً مع تبني الجزائر للنهج المقاوالاتي كبدل استراتيجي لتحقيق التنمية وتوليد الثروة خارج قطاع المحروقات، دعا العديد من الخبراء إلى ضرورة اعتماد مقاربات جديدة ضمن هذا النهج لمواجهة التحديات الاجتماعية. في هذا السياق، ظهر مفهوماً جديداً يُعرف بـ "المقاوالاتية الاجتماعية" أو "زيادة الأعمال الاجتماعية". وفي حقيقة الأمر فإن موضوع المقاوالاتية الاجتماعية يعد أحد المحاور الرئيسية وأحد أهم مجالات الاهتمام في عدة دول حول العالم، حيث أصبحت محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وأصبحت قضية اجتماعية هامة في الآونة الأخيرة نظراً للأدوار التنموية التي تلعبها. ولتعزيز إمكاناتها وفرص نجاحها في المجتمع فهي تحتاج إلى تفعيل برامج ذات تأثير اجتماعي وتنموي مستدام.

ولقد ارتبطت المقاومة الاجتماعية، سواء كمفهوم علمي أو وحدة تنظيمية بمصطلح الاجتماعي المستمد من المجتمع بشكل عام، والنسق الاجتماعي بشكل خاص، يحمل في طياته كل ما له علاقة سواء بالأهداف الاجتماعية كإحداث الأثر الاجتماعي، أو المهام الاجتماعية كتلبية الاحتياجات الأساسية أو المكونات البنائية الوظيفية مثل المقاوالاتية الاجتماعية والابتكار الاجتماعي وخلق القيمة الاجتماعية واقتناص الفرص المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي عجزت الهيئات الرسمية عن حلها، والموجهة نحو مجابهة المخاطر الاجتماعية واحداث التغيير الاجتماعي ومنه التحول الاجتماعي المرغوب. ورغم حداثة المقاوالاتية الاجتماعية من حيث الطرح السياسي الرسمي والتناول الأكاديمي البحثي ورغم أن بروزها ارتبط بإخفاقات السوق وعجز السلطات الرسمية عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من الأزمات السوسيو اقتصادية التي تعيشها المجتمعات في العقود الأخيرة، إلا أن تواجدها الفعلي على المستوى الممارساتي يعود إلى ما قبل ذلك، واستمرت باكتساب ثقلها السياسي الدولي الرسمي مع تزايد فعاليتها في تحقيق أدوارها وارتبطت من جديد في عام 2015 بقضايا وأهداف التنمية المستدامة. وتجدد الإشارة إلى كون الحديث عن المقاومة الاجتماعية بالجزائر يعتبر ظاهرة حديثة، الشيء الذي يفرض على المقاولين ضرورة التعريف ونشر هذا النوع من المقاوالاتية الساعية لإحداث التغيير الاجتماعي وتجاوز الصعوبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والتي تحد من حس المغامرة، وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق جات هذه الورقة البحثية للإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما المقصود بالمقاوالاتية الاجتماعية، وما هو موضوعها، وخصائصها؟
- ما مقومات الفكر المقاوالاتي الاجتماعي وما مدى انتشاره في الجزائر؟

- ماهي الصعوبات و العراقيل التي تواجهها المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر؟

- ما آفاق تطوير وترقية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر؟

2. ماهية المقاولاتية الاجتماعية:

تعد المقاولاتية موضوعًا ذا أهمية بالغة يتطلب البحث والاستكشاف، نظرًا للدور الفعال الذي تلعبه في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويتمثل هذا الدور في إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتي يمكن ان تساهم بفعالية في محاربة البطالة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تشكل هذه المؤسسات الركيزة الأساسية للاقتصاد في العديد من الدول حول العالم، مثل إيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على هذا النوع من المبادرات. في سياق مشابه، اعتمدت الجزائر سياسة تشجيعية على إنشاء مثل هذه المؤسسات، نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن كانت الدولة هي المقاول الوحيد ولفترة طويلة.

إن المقاولاتية الاجتماعية مفهوم حديث ارتبط ظهوره بتطور الاقتصاد التضامني المبني على التكافل والتآزر بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في العقدین الآخرين. وارتباطا بالأزمة التي عرفها العالم منذ 2008-2009، والتي شملت النظام والبنية الاقتصادية للدول خاصة في أوروبا فعجزت المخططات الاقتصادية في إيجاد حلول ناجعة لها ما دفعها في البحث عن سبل جديدة للنهوض بالوضع التنموي. تمثل هذا الأسلوب في المقاولاتية الاجتماعية التي قدمت حلولاً ملموسة ومبتكرة وفاعلة لتلبية الحاجيات الاجتماعية التي عجزت الدولة عن تأمينها في السابق، فهي تعمل على خلق الثروة وفرص الشغل في مختلف المجالات وتسمح بتحسين النفقات الاجتماعية وتحقيق توازنات اقتصادية وقيمية.

وعلى العموم تظل أساليب وممارسات المقاولاتية الاجتماعية والنتائج التي حققتها ظاهرة اقتصادية جديدة تفرض قيمتها على صانعي القرار في الاقتصاد العالمي عامة ومع ذلك فالمقاولاتية الاجتماعية لازالت غير معروفة بشكل كبير، ويعزى ذلك الى ضعف الاهتمام الإعلامي بهذه الاشكال من المؤسسات.

1.2. تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

بالرغم من انتشار مصطلح المقاولاتية الاجتماعية في السنوات الأخيرة وتبني العديد من المنظمات له كنهج استراتيجي في الكثير من الدول، إلا انه لم يلق مفهومًا موحدًا بين الباحثين و

المختصين . ومع ذلك، يمكن القول إن المحور الأساسي الذي يدور حوله هو إيجاد حلول مستدامة ومبتكرة للتحديات الاجتماعية والمساهمة في تطوير المجتمع. ولقد تم استخدام مصطلح المقاولاتية الاجتماعية (ريادة الأعمال الاجتماعية) للإشارة إلى هذا المفهوم لأنه يحمل في طياته تلك الحلول.

ولهذا فالدارس لهذا الموضوع يلاحظ العديد من التعريفات للمقاولاتية الاجتماعية وهذا نظرا

لاختلاف توجهات الباحثين والمختصين و سنختصر بعض التعريفات فيما يلي:

✓ تعرف المقاولاتية الاجتماعية بأنها: تلك الحلول التي تعتمد على الافكار الابداعية الناجحة والمعتمدة كآليات للتحديات الاجتماعية بشكل فعّال في التصدي للتحديات الاجتماعية. إلى جانب ذلك كونها تتضمن تقديم خدمات ومنتجات قادرة على إحداث تغيير اجتماعي وتأثير إيجابي في المجتمع.

✓ وتعرف أيضا على أنها : تلك الأعمال التي من شأنها أن تعرف وتشخص المشاكل والحاجات الاجتماعية وتستعمل مبادئ ريادة الاعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب، كما يقصد بها تلك العملية التي تمكننا من مواجهة الصعوبات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتميز بالكفاءة والإبداع وتتضمن حولا مستدامة وغير تقليدية أي انها تعمل على تحقيق تغيير إيجابي بأفكار ابداعية تماشيا وطبيعة احتياجات تلك البيئة .

✓ في حين وصفها آخرون وصفا دقيقا مميزا " بكونها بناءً متعدد الأبعاد، حيث تتضمن قيماً وسلوكيات تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية. إنها القدرة على استغلال الفرص لإيجاد وتكوين قيم اجتماعية".

✓ وتعني المقاولاتية الاجتماعية: تلك المبادرة التي تهتم بتطبيق الافكار الإبداعية والتي تساهم بشكل أو بآخر في تقدم المجتمع وتطوره، أو بعضا من فئاته، في أي مجال من مجالات الحياة. تقوم هذه المبادرة بمعالجة قضية أو مشكلة أو تلبية حاجة تهم المجتمع، من خلال ابتكار الفرص والاستفادة منها، واستغلال الموارد المتاحة وتنظيم القدرات والطاقات المتاحة، بهدف تحقيق أقصى استفادة منها (بن حكوم ،2021، ص 51).

و عموما فإنه يمكن القول بأن المقاولاتية الاجتماعية تتضمن الجوانب التالية:

- تحقيق التغيير الاجتماعي عبر الاعتماد على مداخل ومبادرات غير تقليدية.
- خلق قيمة اجتماعية، بعيدًا عن المصالح أو الأغراض الشخصية.
- تعتبر قابلة للتحقيق في مختلف القطاعات، سواء الربحية أو غير الربحية، المختلطة، أو

الحكومية.

- تستهدف إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية العاجلة.
- تحقق توازناً بين الجهود التطوعية الخالصة والنوايا الربحية المحضّة، بهدف ضمان استدامة المشروع المقاولاتي، كما تسعى إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية من خلال توسيع خيارات وقدرات الأفراد على تلبية احتياجاتهم. هذا باختصار أهم المظاهر التي تتضمنها المقاولاتية الاجتماعية (أشرف السعيد، 2019، ص18).

3. موضوع المقاولاتية الاجتماعية :

في الحقيقة المقاولاتية الاجتماعية جاءت للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولأن ذلك لن يتأتى إلا بعد تشخيص ومعرفة اولئك التحديات الاجتماعية ثم بعد ذلك التفكير في الحلول الناجحة التي من شأنها معالجتها والتغلب عليها، ومن ثم العمل على تجسيدها ميدانياً.

جاءت المقاولاتية الاجتماعية بهدف المساهمة في القضاء على المشكلات الاجتماعية، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تشخيص وفهم دقيق للتحديات التي ينبغي ان تتحقق أولاً. ويتطلب الأمر التفكير في حلول فعّالة قادرة على التعامل مع هذه التحديات والتغلب عليها. بعد ذلك، يجب البدء في تنفيذ هذه الحلول على أرض الواقع، لضمان تحقيق التأثير الإيجابي المرجو.

1.3. تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية : يمكن تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية من خلال نموذج يتكون من مجموعة من الخطوات، يتم التركيز فيه على مجموعة من النقاط الأساسية نذكر منها:

- تحديد المشكلة بدقة والكشف عن أسبابها من خلال فهم تأثيرها السلي على الفئات المتأثرة يعتبر خطوة أساسية في تصميم حلول فعّالة لتجاوز التحديات الاجتماعية.
- عند تحديد هذه المشكلة، يجب أن نأخذ في اعتبارنا وجهات نظر متنوعة قد ترى في هذه المشكلة فرصة.
- لا يمكن التغلب على المشكلة الاجتماعية إلا من خلال بناء رؤية تستند إلى فهم عميق لهذا التحدي والمعوقات المرتبطة به، وكذلك توفير الموارد اللازمة لمواجهته.
- يجب توفير جميع البيانات الضرورية التي تساعد في تحديد جميع جوانب التحدي، بما في ذلك مكانه، وتأثيراته، والفئات المتأثرة به، ويفضل الاعتماد على مصادر متنوعة مثل شبكة المعلومات الدولية، والتقارير الصحفية، والدراسات الأكاديمية، والمقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين.

- يتعين أن يكون الإطار العام لتحليل التحديات الاجتماعية مبنياً على منهجية تساؤلات بحثية محددة، مثل "ما، من، أين، ولماذا، وكيف"، حيث يُسلط الضوء على جوانب محددة مثل: ماهية التحدي، وما هي أسبابه، ومن يتأثر به وخصائصهم، وموقعه، وأسباب انتشاره وتداعياته، وكيف يمكن التغلب عليه ومواجهته؟ وهنا يمكن الاعتماد على أساليب تحليل البيانات والجداول والأشكال، بالإضافة إلى استخدام نماذج تحليلية مثل أسلوب شجرة المشكلات، كأدوات هامة للكشف عن التحديات الاجتماعية وتحليل تداعياتها بشكل فعال (Teresa, 2016, p9).

2.3. تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات الاجتماعية: بعد تشخيص وفهم التحديات والمشكلات الاجتماعية، يأتي الوقت لاقتراح حلول مناسبة وفعّالة، ويكون ذلك استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات الرئيسية. أبرزها:

- اختيار فريق عمل متميز له الكفاءة والقدرة على ابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية، واعتماد أساليب حديثة مثل آلية العصف الذهني لتوليد أفكار جديدة.

- التعريف الدقيق والواضح للحلول المقترحة، بما في ذلك شرح كيفية استخدامها والاستفادة منها.

- ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل تنفيذها والتفاعل مع ردود فعل المستخدمين والمستفيدين، مع النظر في اقتراحاتهم حول تطويرها. فهذا يساعد في ضمان أن تلي الحلول الاحتياجات الفعلية وتسهم في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب.

- التفكير بشكل استراتيجي من منظور عالمي، ثم التدرج تدريجياً نحو النطاق الإقليمي والوطني. هذه الطريقة تعتبر الأمثل للتغلب على التحديات الاجتماعية وتحقيق التحول الإيجابي المطلوب في المجتمع.

3.3. تطبيق الحلول وقياس الأثر: إن الخطوة الأولى الأساسية لتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة هي تحديد وتوضيح النجاح المرغوب، وتحديد المؤشرات التي يمكن قياسها. لذلك يجب أن يكون هناك تركيز خاص على قياس الأثر الاجتماعي للحلول المقترحة، حيث يعتبر هذا القياس عملية مستمرة لا يتم إجراؤها في نهاية المشروع فقط، بل ينبغي أن تتم بشكل دوري و مستمر خلال عملية التنفيذ. ويتم ذلك عن طريق متابعة مؤشرات الأداء، وتقويم مدى تقدم العمل وفحص ما إذا كان يتم بشكل صحيح أم يواجه صعوبات وتحديات، فهذا الاجراء يساهم في تحقيق التفوق المستمر وتجنب المشاكل قبل أن تأخذ أبعاداً أكبر (بن حكوم وبدري، 2020، ص 14-15).

4. مميزات المقاولة الاجتماعية:

تعتبر المقاولة الاجتماعية أحد أهم الآليات القادرة على سد الفجوة بين المجتمع والدولة من جهة وبين الفرد والحياة الاجتماعية العامة من جهة أخرى، في جو من التعاون والتنسيق بينه وبين الدولة تعمل على تقديم حلول مبتكرة من أجل حل المشاكل المختلفة وعليه تتميز بالعديد من الخصائص نذكر منها:

1.4. تفكير غير تقليدي: فهي تسعى لإحداث تحول عميق وجوهري لمواجهة التحديات الاجتماعية.

2.4. تقديم حلول مستدامة: وذلك من خلال الاعتماد على استراتيجية واضحة وفعالة لتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، ولا تقتصر على أن تكون مجرد حلول آنية وقتية أو ذات أثر هامشي محدود.

3.4. تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي: وذلك بإحداث آثار إيجابية على المجتمعات خصوصا تلك التي عانت التهميش والحرمان (بن دنية، 2021، ص117).

ويمكن قياس تأثير هذه الجهود على الدولة والمجتمع من خلال المستويات التالية:

- المدى القصير: تحقيق تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتوليد الناتج والقيمة. إضافة إلى زيادة الادخار وتحسين إدارة الإنفاق العام، وهو ما يُعرف بترشيد الإنفاق العام.

- المدى المتوسط: قيمة المقاولة الاجتماعية تتجلى في كونها نموذجا يعمل على تعزيز رفاهية المجتمع وتحسين ظروفه. وعليه فقياس نجاح المقاولة الاجتماعية يتم عبر قدرتها على زيادة الإنتاجية وتنفيذ مشروعات تنموية.

- المدى الطويل: ومن خلاله تحدث المساهمة الأكثر أهمية للمقاولة الاجتماعية، ويتم قياس نجاحها بقدرتها على إحداث تأثير كبير من خلال إيجاد واستثمار رأس المال الاجتماعي، مما يساهم في التنمية المستدامة على المدى البعيد (بن حكوم وبدري، 2020، ص13).

5. دور وأهمية المقاولة الاجتماعية:

تأتي الممارسة المقاولة الاجتماعية بأهمية بالغة، إذ يُعتبرها الكثيرون الخيار الأمثل لمواجهة تحديات ومشاكل متعددة تعاني منها المجتمعات. فبالإضافة إلى كونها وسيلة لتحقيق الريح لأصحابها، تُعدُّ أيضًا وسيلة تُساهم بشكل كبير في تطوير المجتمعات. تقوم هذه العملية بالمساهمة في رفع معدلات النمو، وتقليل نسب البطالة والفقير، وتقديم حلول فعّالة للعديد من التحديات. ونتيجة لذلك،

تساهم في إحداث تحسينات جذرية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، يُعتبر تبني الممارسة المقاولاتية الاجتماعية ضرورة لا غنى عنها للدول، خاصةً الدول العربية التي تواجه تحديات للعديد من المشكلات ولا شك ان الجزائر من هذه الدول تسعى لذلك، فهي تعاني من تدهور في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والتعليم والصحة والبيئة، مما يجعلها خيارًا ضروريًا لتحقيق التنمية الشاملة.

1.5. الأدوار الاقتصادية: تعزز المقاولاتية الاجتماعية عملية البناء والتنمية، وتشجع على الاعتماد على الذات من خلال إيجاد مصادر دخل، مما يسهم في تحسين الوضع المالي ويخرجها من حالة الفقر. من بين الأدوار الاقتصادية المهمة نشير إلى ما يلي:

1.1.5. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي: رغم أننا نؤمن بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة فهناك علاقة طردية، إلا أنه إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال-يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع (عبد الرزاق، 2007، ص3).

2.1.5. تنوع الهيكل الصناعي: تُسهم أعمال المقاولاتية بشكل كبير في تنوع هيكل الصناعة من خلال توزيع الإنتاج على مختلف القطاعات الصناعية. يعود ذلك إلى حجم نشاطاتها الصغير وكذلك حجم رأس المال المحدود الذي تتمتع به. تتسبب هذه الحالة في إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، مما يلبي احتياجات السكان بشكل خاص فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، تلعب هذه المقاولات دورًا مهمًا في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة، حيث تعمل كصناعات مغذية توفر لها الموارد والمكونات اللازمة.

3.1.5. تدعيم التنمية المحلية: إن ما يميز المقاولات هو قدرتها على الانتشار الجغرافي في مختلف المناطق الصناعية والريفية، بالإضافة إلى المدن الجديدة، ويعزى ذلك إلى إمكانية إقامتها بسهولة وقدرتها على التكيف مع محيط هذه المناطق. كما أنها تتمتع بميزة عدم الحاجة إلى استثمارات ضخمة أو تكنولوجيا متقدمة، ولا تتطلب تكوينًا عاليًا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف إدارية مرتفعة. وبناءً على ذلك، تسهم هذه الأعمال في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، مع تخفيف مشكلات الإسكان والتلوث البيئي، حيث تعتبر قوة دافعة للتنمية المستدامة في مختلف البيئات.

4.1.5. معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية : تعاني الدول النامية من مشكلة انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعتبر أعمال المقاولات وسيلة فعّالة لتصحيح هذا الاختلال، نظرًا لتكلفتها المنخفضة مقارنةً بالمؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه الأعمال في معالجة اختلال المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليًا بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، وتعزز صادرات السلع الصناعية. نظرًا لاعتمادها على كثافة العمل، يتسنى لها تجنب استيراد التكنولوجيات العالية التكلفة، مما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للدول النامية (ناصر، 2007، ص116).

وعليه يمكن أن نقول المقاولاتية الاجتماعية تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، من خلال إحداث تغييرات إيجابية في هيكل الدخل وتوفير فرص العمل إضافة إلى التشجيع على الابتكار وخلق فرص العمل الجديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويدعم استقلالية المجتمع فهي جزء من إطار تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسعى إلى إحداث تأثير إيجابي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2.5. الأدوار الاجتماعية:

1.2.5. مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية : ظهرت أهمية المقاولات المصغرة كوسيلة فعّالة لمحاربة الفقر ودمج الفئات المهمشة اجتماعياً واقتصادياً، بداية في الدول النامية تزامناً مع مخططات التعديل الهيكلي. ومن ثم، انتقلت هذه الفكرة إلى الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وكان ذلك نتيجة للنجاح النسبي لتجارب المقاولات المصغرة في الدول النامية، وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش.

تُعَدُّ المقاولات المصغرة وسيلة للخروج من دائرة الفقر، وتسعى إلى تحسين مستوى الرفاهية ومعيشة الأفراد على المدى الطويل، كما تساهم في بناء شبكات وعلاقات اجتماعية وبشرية تدعم تقدم هؤلاء الأفراد وتعزز استقرارهم في المجتمع (بودلة، 2012، ص5).

2.2.5. ترقية روح المبادرة: هناك الكثير من الدراسات التي توصلت إلى أن مجال المقاولاتية يُعَدُّ مصدراً رئيسياً للابتكار، حيث شهدت الاقتصاديات المختلفة ظهور منظمين يعززون و يشجعون تطوير طبقة من رواد الأعمال الصغار الذين يعملون بشكل مستقل. تأكيداً لهذا الواقع، أشار الرئيس الأمريكي في عام (1985) إلى أن مجال ريادة الأعمال يشكل محركاً للمبادرة الفردية، حيث أكد على أهمية دعم الريادة وتشجيع المقاولين الصغار المستقلين، وعلى هذا الأساس، يبرز دور أعمال المقاولاتية في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.

3.2.5. محاربة الآفات الاجتماعية: من الواضح أن ممارسات إعادة الهيكلة تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن الاقتران من الميزانيات الخاصة بالرعاية، والتسريح من الوظائف، وارتفاع معدلات البطالة ونقص الفرص الوظيفية الإنتاجية قد أسهم في تفاقم بعض الأعباء الاجتماعية الرئيسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم. تلك التحولات تجعل الشباب عرضة لمخاطر متعددة، بما في ذلك زيادة حالات الجريمة وانتشار الأمراض. لذا، يُعدُّ التركيز على زيادة الأعمال حلاً لهذه المشاكل، حيث يُمكن وقف تدهور جيل المستقبل من خلال توفير تعليم وتدريب هادفين، وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتوظيف. يُفترض أن تُوفر هذه الجهود الأساسية بيئة تمكن الشباب من بناء مستقبل يتلاءم مع تطلعاتهم، بدلاً من التكيف مع الاحتياجات الفورية.

4.2.5. عدالة توزيع الدخل: إن وجود عدد كبير من المقاولات، التي تكون متقاربة في الحجم وتعمل في ظروف تنافسية بسيطة، يسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة في توزيع الدخل. ويعكس هذا الوضع توفير إمكانات استثمارية مقبولة، مما يسمح لشريحة واسعة من أفراد المجتمع بالمشاركة في هذا النشاط الاقتصادي، من خلال إنشاء تلك المقاولات والذي يسهم في توسيع حجم الطبقة المتوسطة والتقليل من حجم الطبقة الفقيرة (ناصر، 2007، ص118).

وإضافة إلى هذا يشير صالح دباش (2021) الى جملة من الاهميات تكتسبها المقاولاتية

الاجتماعية نذكرها في الاتي :

■ المقاولاتية الاجتماعية أداة التشغيل الذاتي والعدالة الاجتماعية : من منطلق طبعها الجماعية، انتشارها، وتعدد مجالاتها و الياتها المعتمدة على الأجور في توزيع الثروة المنتجة، لكن أيضاً من خلال تجنيدها للعديد من الأطراف المحلية خاصة منها المؤسسات العمومية الداعمة والمسهلة تعتبر المقاولاتية الاجتماعية أداة بديلة وفعالة لخلق مناصب العمل للأعضاء أو المجموعات الاجتماعية المؤسسة لها أولاً، ثم للأفراد والجماعات التي تستفيد من امكانيات التكوين والتدريب التي يتوفر عليها وتوفرها المقاولات الاجتماعية في مجالات عمل، فتشكل على هذا المستوى مراكز لبناء الكفاءات ونقل المهارات المحلية المؤهلة للاندماج في عامل الشغل، سواء من خلال تأسيس مقاولات اجتماعية جديدة أو الولوج إلى مناصب عمل في المؤسسات التقليدية. وتنبع أهمية وفاعلية المقاولات الاجتماعية في تسهيل الظفر بمناصب العمل لجميع الفئات الاجتماعية، سواء الفئات الاجتماعية المهمشة، الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو الفئات التي

تعاني التمييز... فتشمل النساء في المناطق الريفية، الأفراد الذين يعانون من مشاكل اجتماعية معقدة، الشباب دون خبرة مهنية...).

■ **المقاولاتية الاجتماعية إطارا للابتكار وخلق القيمة:** تعتبر المقاولاتية الاجتماعية مجموعة من النشاطات المبتكرة والفعالة، هدفها الاستراتيجي تصميم حلول لإخفاقات السوق الاجتماعية بالموازاة مع خلق فرص جديدة لإنتاج القيمة الاجتماعية بالاعتماد على تشكيلة واسعة من الموارد والأشكال التنظيمية، وعلى هذا الأساس تمثل المقاولاتية الاجتماعية نشاطا مبتكرا منتجا للقيمة الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى القطاع الجمعي، التجاري أو العمومي، حيث تسهم في تلبية تشكيلة مركبة، واسعة ومتنامية مع الحاجيات الاجتماعية، وتمثل المقاولاتية الاجتماعية ابتكارا اجتماعيا، حيث أن تحقيق العمل الجماعي يقتضي ابتكار أساليب عمل جديدة، سواء تعلق الأمر بتقنيات الإنتاج، التنظيم أو الإدارة، مثل تصميم توليفات جديدة للإمكانيات المتوفرة. أما ما يمثل عاملا أساسيا في جعل عمل المقاولاتية الاجتماعية منتجا لأشكال مختلفة للابتكار الاجتماعي، فهي قيم التضامن والتعاون التي يركز عليها.

■ **المقاولاتية الاجتماعية في خدمة المحافظة على البيئة وإنتاج آليات الحوكمة المحلية:** بالإضافة إلى تكريس المقاولاتية الاجتماعية للعمل الجماعي وإدماجها للقيم الاجتماعية المحلية كالتعاون والتكافل بين مختلف فئات المجتمع المحلي، فهي من ناحية أخرى فضاءات لمشاركة ومساهمة عدة أطراف فاعلة من المؤسسات العمومية والجمعيات والمؤسسات الخالصة التي تجمعها بالمقاولاتية الاجتماعية علاقات شراكة وتعاون في مجالات نشاطها، حيث يصبح تنسيق عمل هذه الأطراف، سواء فيما يرتبط بنشاط المقاولاتية الاجتماعية أو مجالات ذات اهتمام مشترك، تحديا تعمل مختلف هذه الأطراف لرفعه، ما يؤدي إلى إنتاج آليات أصلية للحوكمة المحلية، مثل إنتاج أطر للتشاور والحوار والتفاوض. هذه الأطر بدورها تكون منتجة لقواعد واجراءات الضبط والمراقبة التي يتم تجنيدها في مجالات معالجة النزاعات حول عمليات استغلال وتثمين والمحافظة على الموارد المحلية (دباش، 2021، ص527-528).

6. **مقومات الفكر المقاولاتي الاجتماعي:** يحتاج القائم على المقاولاتية الاجتماعية إلى مجموعة من الخصائص التي تجعل منه مقاولا ناجحا، وهذا من خلال الجمع بين مجموعة من الخصائص الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

1.6. مقومات خصائص الشخصية: ونستطيع اختصارها في الآتي:

1.1.6. الحاجة إلى الإنجاز: ونقصد بها القيام بأفضل أداء والمحاولة الجادة لإنجاز الأهداف وتحمل

المسؤولية والعمل على إنجازه في ضوء معايير قياسية الابتكاري والتطوير المستمر والتميز.

2.1.6. الثقة بالنفس: حيث ينبغي ان يتمتع الأفراد بالقدرة على إنشاء مشاريع الأعمال، من خلال

تمتعهم بالمقومات الذاتية والقدرات الفكرية. يعتمد هذا على الاعتماد على الذات والامتلاك الفردي،

وقدرة الشخص على التفكير وإدارة الأمور، واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات

المستقبلية. ينشأ ذلك نتيجة لوجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان إلى قدراتهم وثقتهم الكاملة

فيها.

3.1.6. الرؤيا المستقبلية: هذا الامر ضروري في المقومات ويتمثل في قدرة الفرد على التطلع إلى المستقبل

بكل تفاؤل وامكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة

4.1.6. التضحية والمثابرة: فتحقيق النجاحات وضمنان استمراريتها، لا يتأتى إلا من خلال المثابرة

والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة

لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد.

5.1.6. الرغبة في الاستقلالية: وذلك من خلال الاعتماد على الذات لتحقيق الأهداف والغايات، حيث

يسعى الأفراد باستمرار إلى إقامة مشروعات مستقلة دون اللجوء إلى الشراكات، خاصةً عند توفر

الموارد المالية الكافية. يُفضل المقاولون تجنب العمل تحت سقف الآخرين، بهدف تجنب حالات

التحجيم، مما يمكنهم من التعبير عن أفكارهم وآرائهم وتحقيق طموحاتهم بشكل حقيقي.

6.1.6. المهارات التقنية: وباختصار، تتمثل هذه المهارات في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية الفائقة في

مجالات متنوعة من الأنشطة الفنية للمشروع، بدءًا من الإنتاج وحتى البيع، والتخزين، والتمويل. تلك

المهارات تلعب دوراً حيوياً في إدارة أعمال المشروع بكفاءة.

7.1.6. المهارات التفاعلية: و تتضمن كل ما له علاقة بالقدرة على الاتصال و التواصل ونقل

المعلومات، وردود الافعال، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ .

8.1.6. المهارات الإنسانية: وتكمن في القدرة على تطوير علاقات فعّالة مع الرؤوسين والزلاء، بهدف

خدمة المشروع والمؤسسة بشكل شامل. تعتمد هذه العلاقات على قيم مثل الاحترام والثقة، وتشمل

دعمًا مستمرًا للعنصر البشري داخل المؤسسة، والاهتمام بمشاكلهم خارج حدود المؤسسة. تمتلك هذه

القدرات جوانب تتعلق بالتحفيز، والتعامل اللائق، والاصطفاف السليم مع أعضاء المؤسسة.

وكل هاته المقومات من شأنها ان تجعل من المقاولاتية الاجتماعية أسلوبا ناجحا في المجتمع.

2.6. المقومات البيئية: ونذكر منها ما يلي:

1.2.6. الأسرة: تعمل الاسرة على تعزيز المهارات الريادية لأبنائها وتحفيزهم على إقامة مشاريع و مؤسسات مقاولاتية كجزء من مستقبلهم المهني، خاصةً إذا كان للأباء تجارب في مجال المشاريع الخاصة.

2.2.6. العادات والتقاليد: التوجه نحو إنشاء هذه المؤسسات يتأثر بشكل كبير بالعادات والتقاليد. فعلى سبيل المثال، في المجتمعات البدوية، يُمارَس فيها الزراعة والرعي بشكل رئيسي من قبل أفرادها ويتم توريثها للأجيال.

3.2.6. الجهات الداعمة: إن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه والمتمثل في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دورا أساسيا في دعم هذه الاخيرة.

4.2.6. الجامعة والتعليم: يعتبر التعليم عموماً، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، أحد المحاور الرئيسية لتنمية مهارات المقاولاتية الاجتماعية. ينبغي أن تركز المناهج الدراسية على تعزيز الاستقلالية والمثابرة، وبناء الثقة بالنفس، إضافة إلى تطوير مجموعة متنوعة من المهارات الأخرى. يلعب الجامعات دوراً حيويًا في بناء قاعدة المعرفة المتعلقة بريادة الأعمال، حيث يكون لها الدور الأساسي في تدريس المفاهيم العلمية التي يمكن بناء عليها. في الواقع، تعد الجامعة الركيزة الأساسية لتشكيل جيل يثق بقدراته ويستطيع تطبيق أفكاره بشكل عملي (بوسرسوب و بن عيشوش، 2021، ص102-103).

وفي هذا السياق يجب أن نشيد بالمبادرات و المجهودات التي تبذلها الجامعات الجزائرية في هذا المجال في وقتنا الراهن.

7. نماذج وآليات المقاولاتية الاجتماعية:

1.7. نماذج المقاولاتية الاجتماعية:

على اعتبار أن تطور المقاولاتية الاجتماعية كان في ظل الازمات الدورية للنظام الرأسمالي، لاسيما أزمات انكماش الاقتصاديات الرأسمالية الدورية وانعكاسها على الفئات الاجتماعية والمجالات الهشة لكن كذلك التأثيرات السلبية على الأنظمة البيئية، تدهور الموارد الطبيعية والمخاطر المحدقة بالتنوع الحيوي على مستويات ودرجات مختلفة، فلقد كان ذلك بأشكال وأهداف وفي مجالات مختلفة، حيث تختلف نماذج تفعيل مفهوم المقاولاتية الاجتماعية تبعاً لتجذر القيم الاجتماعية

المجندة محليا والأطر التشريعية الوطنية أو الجهوية المحفزة على تبني نموذج محدد لبلد ما. والجدول التالي يوضح بعض نماذج المقاولاتية الاجتماعية:

جدول 01: بعض نماذج المقاولاتية الاجتماعية

نموذج المقاولاتية الاجتماعية	البلد
مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي (ESS)	إسبانيا
التعاونيات الاجتماعية (CS)	إيطاليا
شركات المصلحة الاجتماعية (CIC)	إنجلترا
المؤسسات الاجتماعية (ES)	الوم أ
المبادرات التضامني (IPS)	أمريكا اللاتينية
التعاونيات ((COOP)	الجزائر

المصدر: (دباش، 2021، ص522).

2.7. آليات المقاولاتية الاجتماعية:

تتباين نماذج تجسيد مفهوم المقاولاتية الاجتماعية من بلد لآخر أو من مجال لآخر، ما يعكس حركية وأهمية وحيوية الدور التنموي للمقاولات الاجتماعية على مستويات متعددة، حيث تتكفل بمعالجة تشكيلة متنوعة من مشكلات التنمية المحلية، فتأخذ أشكالاً مختلفة مثل مؤسسات الإدماج الاجتماعي وجمعيات الخدمات العامة التي من أهمها التعاونيات الإنتاجية، فأنها تركز على أسس مشتركة تضيف عليها صبغة خاصة تميزها عن المؤسسة الاقتصادية التقليدية، وفي نفس الوقت تمثل آليات عملها المحققة لفعالية نشاطاتها وملائمتها خصوصية السباقات المحلية. والجدول التالي يوضح آليات المقاولاتية الاجتماعية

جدول 02: آليات المقاولاتية الاجتماعية

المضمون	الآلية
خلق القيمة الاقتصادية هدفه خلق القيمة الاجتماعية (الشغل: التضامن: تحسين المعيشة)	الربح يساهم في المنفعة الاجتماعية
التكفل بوضعية اجتماعية أو إنسانية وترقية الحس المحلي بالمسؤولية الاجتماعية	خدمة فئة اجتماعية
تعدد مصادر التمويل والمراقبة الجماعية	الاستقلالية المالية والإدارية
حقوق اتخاذ القرار مشتركة ومنفصلة عن ملكية راس المال	اتخاذ القرار عملية جماعية
ضمان مشاركة كل الأعضاء في الإدارة من خلال الحلق في الانتخاب والتكوين	إدارة جماعية

8. صعوبات تواجه تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر: رغم الجهود التي تبذلها الدولة في تعزيز ودعم المشاريع الريادية، إلا أن تحقيق التنمية المتوقعة يظل أمرًا بعيد المنال، نظرًا لتواجد العديد من الصعوبات التي تعترض هذا التوجه نوجزها في الآتي:

1.8. مستوى التوجه المقاولاتي لدى الشباب: لا يزال لم يرق إلى المستوى المطلوب بسبب تراكمات ثقافية وعلى رأسها النظام الاقتصادي المطبق بعد الاستقلال والذي كان مبنيًا على التخطيط المركزي وأن الدولة هي المقاول الوحيد بينما يعمل الأفراد كموظفين لدى المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الهدف الأساسي للمقاولاتية الاجتماعية، التي تقوم على خدمة المجتمع وليس على تحقيق العوائد المالية الشخصية وهو ما لا يتماشى مع مصلحة العديد من الأفراد.

2.8. النظام التعليمي في الجزائر: والذي يعتبر من المعوقات الأساسية لتنمية المقاولاتية الاجتماعية خاصة في ظل عدم اهتمام الدولة والمؤسسات التعليمية بتشجيع الشباب وتنمية قدراتهم الإبداعية منذ الصغر ليتمكنوا من صناعة مستقبلهم بأنفسهم، دون الانتظار لمدخل تحت رعاية الدولة و الوظيفة الحكومية.

3.8. ضعف الترويج للمقاولاتية: إن تنمية ثقافة المقاولاتية الاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق إلا مع وجود استراتيجية وطنية يتدخل فيها مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، السياسيين، من خلال قوانين محفزة، خطاب سياسي داعم، مسابقات وجوائز وترويج من خلال وسائل الاعلام وتضافر الجهود بين المصالح الحكومية وتنسيقها مع وجود نظام تعليمي محفز وتمويل وهيئات دعم ومرافقة وتقييم ومتابعة .

4.8. إشكالية التمويل: يمثل إنشاء وتنمية المؤسسات الاجتماعية تحديًا بالرغم من وجود عدة مصادر يمكن من خلالها تمويل المؤسسات الاجتماعية، ومع ذلك فإن نوع التمويل الذي تحصل عليه يعتمد في كثير من الأحيان على مجموعة من العوامل، من بينها درجة نضجها، سمعتها، هيكلها القانوني، كما أن نمو هذه المؤسسات في كثير من الأحيان يعوقها نقص الأموال وصعوبة الوصول إلى الممولين وهذا ما يقلق أصحاب المشاريع الاجتماعية.

5.8. التدريب: بالإضافة إلى المال يجب أن يكون العنصر البشري قادرًا على تلبية الطموحات الكبيرة للمقاولاتية الاجتماعية، ويجب أن يكون المقاولون الاجتماعيون لديهم المهارات والفنيات التي يمتلكها مسيرو المؤسسات الربحية مع اتقانهم للمجال الاجتماعي في الوقت ذاته.

إن انتقال المؤسسات الاجتماعية من مرحلة الانشاء الى الاستمرارية والنمو، لا يتحقق إلا بوجود رأس مال بشري قادر على تحقيق هذا الهدف من خلال الجمع بين الكفاءات المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المؤسسات، وللأسف فهناك نقص في الجزائر للهيئات او المراكز التي تهتم بالتكوين في مجال العمل الاجتماعي، بالرغم من بعض المبادرات الحالية (قوجيل، 2020، ص20-21).

ويرى بن حكوم علي ، بدري عبد المجيد (2020): أن من اهم المعوقات والصعوبات التي تواجه مشاريع المقاولاتية الاجتماعية نجد ان المعوقات المالية هي من اكثر المعوقات التي تواجه هذه المشاريع فقد تجد لدى الكثير منا أفكار إبداعية تحمل في تجسيدها الحلول الناجعة لعدد المشاكل الاجتماعية التي نعيشها، ولكن نظرا لغياب التمويل اللازم، تبقى تلك الأفكار حبيسة عقول أصحابها، أو البحث لها عن بيئة مناسبة لتطبيقها، بالإضافة الى أن الهيكل العام للاقتصاد الجزائري يطرح جملة من المعوقات التي تحد من تشجيع المبادرات المقاولاتية نحو أهداف اجتماعية، بل ويرفع في كثير من الأحيان نسبة تعثرها، ومن بين ذلك نجد:

- البيروقراطية وضعف الإدارة الجزائرية،
- ضعف و غياب الجانب التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر هذا المجال.
- مشاكل العقار والملكية ، الضرائب والجمركة.
- نقص المعلومات خصوصا في الجوانب الاقتصادية والإحصائية.
- مختلف المحاولات التي تمت عبارة عن نسخ دون دراسة لتجارب البلدان الأخرى الامر الذي يتطلب وجود رؤية شاملة وواضحة وفق استراتيجية دقيقة لجوانب التنمية (بن حكوم و بدري 2020، ص15).

- تواجه المقاولاتية الاجتماعية عدة صعوبات وعراقيل، ومن أبرز هذه الصعوبات، عدم قدرتها على التنافس ومقاومة التحديات التي تطرأ. حيث يقوم المنافسون بعرض منتجات جديدة، أو يقومون بتجديد وتطوير منتجاتهم القائمة، أو يخفضون أسعارها. يمكن أن يقوم المقاول بتجاهل جهود الترويج والتسعير والخدمات التي يقدمها المنافسون، أو يمكن أن يتجاهل التغيرات في أعدادهم أو حجمهم. قد يتجاهل أيضًا التهديد الفعلي الذي يمكن أن ينجم عن دخول منافسين جدد.

المقاول كمسير قد يعاني من نقص في القدرة على الإدارة، حيث يرجع "ضعف التسيير وفشله في مختلف المستويات قد يعود إلى نقص التفكير الديناميكي لدى غالبية المسيرين، والذي يمكن أن

يحدث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة، لمواجهة التحديات الغير متكافئة من جهة، والتغييرات المتلاحقة في البيئة الاجتماعية والإدارية والسياسية من جهة أخرى، حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات" (لونيس، 2020، ص77).

9. آفاق تطوير وترقية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر:

إن القيام بالمشاريع المقاولاتية يتدرج وفق مراحل متعددة، بدءاً من تكوين فكرة المشروع وصولاً إلى تنفيذه وتطويره. ولذا، ينبغي أن يكون الدعم ليس فقط محصوراً في المرحلة الأولى للإنشاء، بل يجب أيضاً أن يؤثر في الخصائص الفردية للرائد (مثل قدراته، تصوراته، ودوافعه)، والخصائص الجماعية، مثل تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية. وفي النهاية، يجب أن يشمل الدعم أيضاً خصائص بيئة المؤسسة، مثل التمويل، والتعليم، والتدريب، ودور الهيئات الداعمة، فضلاً عن البنية التحتية الاقتصادية.

و الجدير بالذكر، فإن سياسة الدعم الحالية والتي تنتهجها الدولة غير كافية من أجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الإقتصاد الوطني، في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات التالية:

1-9 فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام: يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدمجة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن و يتعلق الأمر ب:

- ✓ تحسين بيئة الأعمال والإطار القانوني المؤثر في النشاط الاقتصادي وسلوك رواد الأعمال، بهدف تحقيق توازن بين رغبة إقامة المشاريع وجدوى تحقيقها.
- ✓ تسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل التعقيدات البيروقراطية.
- ✓ تحديد الفرص الاقتصادية حسب القطاع والمنطقة، بهدف تعزيز التنمية المحلية بناءً على خصوصيات كل قطاع وكل منطقة.
- ✓ البحث عن نهج يعتمد على احتياجات وخصائص كل فئة في المجتمع، مثل النساء، والخريجين، والموظفين، وغيرهم.
- ✓ تفعيل نظام إعلام فعال لجمع وتحليل ونشر المعلومات.
- ✓ ضرورة تطوير آليات لتقييم ومتابعة التكاليف والنتائج المترتبة عن الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية.

2.9. أما فيما يتعلق بالمحور المالي: فيجب القيام ب:

✓ توسيع وتنوع مصادر التمويل عبر استحداث وسائل جديدة تستهدف المشاريع المقاولاتية الاجتماعية في جميع مراحل تطويرها. كما يجري تعزيز التعاون مع مؤسسات مالية دولية لتعزيز نقل المهارات والخبرات.

3.9. فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم: يسمح هذا الأخير بزيادة انتشار المشاريع المقاولاتية في المجتمع، عبر الفعاليات و الرامج التوعوية، ثم يضمن كفاءة المقاول في المشروع من خلال التدريب و التكوين، وأخيراً طرح المقاولاتية الاجتماعية كخيار وظيفي عبر الأنشطة التعليمية.

- ففي مجال لتوعية: ينبغي تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى البعيد، وتعزيز الصفات والسلوكيات الإيجابية للمقاول (مثل روح الريادة، والمبادرة، والمسؤولية، والتخاطر، والإبداع، وقبول التحديات) من خلال مشاركة وسائل الإعلام المختلفة، وتشجيع تنظيم فعاليات متنوعة مثل المسابقات، والمؤتمرات والمنتديات المرتبطة بروح الريادة.

- أما بالنسبة للتكوين: غالبًا ما يُبرر فشل المقاولين بضعف مهاراتهم وكفاءاتهم، وعليه فإعداد وتنفيذ نظام تدريب متخصص في مجال ريادة الأعمال أصبح ضروريًا على مستوى النظام التعليمي، والتدريب المهني، وهيئات الدعم والمتابعة. يتضمن ذلك الاهتمام بالتدريب المتعلق بإعداد خطة الأعمال وإعداد دراسات المشاريع، وتنظيم برامج تدريبية متكاملة وفقًا لاحتياجات وخصائص كل فئة من المقاولين قبل وبعد إنشاء المشروع. يهدف ذلك إلى تعزيز قدرات الرواد على التسيير الاستراتيجي، والاستفادة من الفرص الريادية، ونقل التكنولوجيا، والتفاوض مع الشركاء، وغيرها. ويجب أن يُولى اهتمام خاص لتدريب القائمين بالتدريب، مما يمكن الجزائر من الاستفادة من تجارب الدول الريادية في هذا المجال.

- بالنسبة للتعليم: ينبغي تضمين تعليم ريادة الأعمال في جميع مناهج التعليم الوطني، بما في ذلك التعليم المهني والتعليم العالي في جميع التخصصات.

- كما يجب تعزيز العلاقات بين مجالي التعليم والعمل من خلال تفعيل دور المراكز الريادية والمساعدة.

- ومن الضروري إنشاء تخصصات متخصصة في مجال ريادة الأعمال، مثل تمويل المشاريع الريادية، والإبداع والابتكار، وإنشاء وإدارة المشاريع. يجب أن تكون هذه التخصصات مبنية على واقع الاقتصاد الجزائري وترتكب إلى مشاريع عملية وحقيقية.

4.9. فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار: التوصيات المقترحة لتعزيز الإبداع والابتكار في المشاريع الريادية تتضمن:

- تعزيز إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تقدير الأبحاث وتعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات مع هيئات الدعم والمتابعة.

- تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية، خاصة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والتمويل، وتعزيز دور هيئات الدعم الموجهة للابتكار.

5.9. فيما يتعلق بأجهزة الدعم والمرافقة: في هذا الجانب يجب ما يلي:

- إنشاء هيكل وآليات جديدة لدعم ريادة الأعمال الاجتماعية حسب القطاعات والفئات المستهدفة، بهدف زيادة فعالية عمل هذه الهيكل، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الحالية لتفادي التداخل وضمان ترشيد موارد الدولة.

- تنويع نطاق تدخل هذه الهيئات لتقديم دعم شامل يتخطى الجوانب المالية المعتمدة حالياً.

- التركيز على مختلف أوجه المرافقة مثل الإرشاد والتدريب من خلال مشاركة خبراء خارجيين ومقاولين ناجحين.

- تعزيز دور المرافقين من خلال تطوير مهاراتهم المهنية والمهارات العلاقاتية مثل القدرة على التدخل، والاستماع، والتواصل، والقدرة على التحليل.

- ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات باستمرار باستخدام مؤشرات تقييم مرتبطة بنتائج تدخلها (مزيان وعماروش، 2018، ص112-113).

وعموماً يجب أن نضع مجموعة من التوصيات نختصرها فيما يلي:

- العمل على زيادة الإدراك والمعرفة بمفهوم المقاولاتية الاجتماعية لدى جميع أفراد المجتمع.

- تعزيز انتشار مشاريع المقاولاتية الاجتماعية في المجتمعات المحلية من خلال دعم تنفيذ الأفكار والمبادرات ذات الصلة وتوعية المجتمع حول فوائدها.

- نشر الوعي والتقدير لدور الاقتصاد الاجتماعي، ومن خلاله دور المقاولات الاجتماعية، في المساهمة في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة والأزمات.
- دعم وتمويل مختلف الفاعلين الذين لديهم مبادرات في المقاولاتية الاجتماعية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها باع في مجال الريادة الاجتماعية.
- غرس مفاهيم وضرورة التوجه نحو المقاولاتية الاجتماعية في الازدهان اعتبارا من مراحل التدريس الأولى حتى الجامعات.

10. خاتمة:

من خلال استعراضنا لموضوع المقاولاتية الاجتماعية يتبين لنا أنها تشكل محركا قويا في تنشيط التنمية المحلية من خلال قدرتها على تجنيد الفاعلين المحليين لتثمين الموارد المحلية و انتاج الثروة و تلبية حاجات المجتمع، وعلى اعتبارها نموذج حداثي يتجلى في خلق أنشطة اقتصادية تلبى الاحتياجات الاجتماعية والبيئية، ورغم الأهمية التي تولمها الدولة في هذا المجال من قناعة سياسية و اقتصادية إلا أنها لاتزال في مرحلة النشأة وتحتاج الى استمرارية و فعالية، فالتحول نحو هذا النمط من الفكر المقاولاتي أصبح ضرورة ملحة و هذا التحول يجب أن يكون من مجرد مفهوم علمي إلى اسلوب حياة تطبيقي ولا يتأتى هذا إلا بوجود فكر مقاولاتي لدى الأفراد وفتح آفاق من خلال تذليل الصعوبات من طرف السلطات.

11. قائمة المراجع:

- أشرف السعيد أحمد محمد (2019): دور الجامعات المصرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية لدى طلابها-دراسة تحليلية- جامعة المنصورة مصر.
- بن حكوم علي (2021): المقاولاتية الاجتماعية و دورها في التنمية المستدامة -دراسة حالة- اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- بن حكوم علي، بدري عبد المجيد (2020): المقاولاتية الاجتماعية، مفهومها وموضوعها، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد(4)، العدد(1)، أدرار، الجزائر.
- بن دنيا ميلود، (2020-2021)، الاسلام و المقاولاتية في الجزائر ، دراسة حالة مؤسسة ألف للإعلام الآلي للزاوية العلوية بمستغانم، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.

- بودلة يوسف (2012): دور المقاول المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى الولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر-جامعة ورقلة- الجزائر.
- بوسرسوب حسان ، بن عيشوش عمر(2021): مدى مساهمة القطاع المقاولاتي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد(1) العدد(9)، جامعة الجزائر2.
- دباش صالح (2021): رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد (14) العدد(1)،جامعة غرداية ، الجزائر.
- عبد الرزاق خليل، (2007): دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مداخلة الندوة الدولية حول المقاوله والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة الجزائر.
- قوجيل محمد (2016): دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- لونيبي ريم (2020) : المعوقات التنظيمية للمقاولاتية السياحية في الجزائر، دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل جامعة باتنة1 ،الجزائر.
- مزيان أمينة، عماروش إيمان خديجة (2018): دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز حل للقضاء على البطالة في الجزائر. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مجلد(3) العدد(4)،البويرة ، الجزائر.
- ناصر مراد (2007): دور و مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،الندوة الدولية حول المقاوله والإبداع في الدول النامية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

- *Teresa chahine,(2016): Introduction to Social Entrepreneurship, CRC Press .1st edition, boca raton.*